

نطاق التحرش بالصحفيات في نسق متصاعد

عجز القوانين في المجتمعات العربية عن حماية الصحفيات زاد في تعميق الظاهرة



موقوفات عديدة تحول دون تحقيق التنوع الجندي في العمل الصحافي

وطالبت الصحفيات بتشكيل لجنة مستدامة للمرأة داخل نقابة الصحافيين، تضم صحفيات عضوات في الجمعية العمومية للنقابة، تقوم على إقرار سياسة لمكافحة التحرش والعنف الجنسي ضد الصحفيات. سواء من عضوات النقابة أو العاملات في المجال من غير النقابيات. وطالبت الصحفيات بأن تشمل سياسة مكافحة التحرش البيات واضحة للتحقيق وفرض العقوبات، بما يضمن حماية الشاكيات وإخفاء هوياتهن، وهو ما يستوجب أيضا تعديل قوانين تنظيم الصحافة والإعلام ولوائح تنظيم النقابة، لإلزام جميع المؤسسات الصحافية باتباعها.

جهل بمفهوم التحرش

وتجهل المرأة الصحافية عموما مفهوم التحرش الذي يعرف على أنه إقدام شخص على تصرفات ذات طبيعة جنسية غير مرحب بها من الطرف الآخر، قد تشمل التحرش اللفظي أو الجسدي أو كليهما، ولا يشترط أن يكون المتحرش من الجنس الآخر، فقد يكون من نفس جنس الضحية. والشروط اللازم لتسمية التلميحات أو التصرفات الجنسية تحرشا هو عدم موافقة الطرف الآخر على هذه التصرفات أو التلميحات.

ويعرّف الفصل 226 ثالثا، من المجلة الجزائية التونسية التحرش الجنسي، بأنه الإيحاء في مضايقة الغير بتكرار أفعال أو أقوال أو إشارات من شأنها أن تتلذذ من كرامته وأن تخدش حياته، وذلك بغاية حمله على الاستجابة لرغباته أو رغبات غيره الجنسية، أو ممارسة ضغوط عليه من شأنها إضعاف إرادته على التصدي لتلك الرغبات.

وتعتقد بعض الصحفيات والصحافيين أن المغازلة أو الملاطفة الصادرة عن زملاء أو من قبل رؤساء في العمل أو من قبل شخصية عامة أو حتى من قبل مواطن، لا تعتبر تحرشا جنسيا بالضرورة. في الوقت الذي تمثل فيه المغازلة أو الملاطفة أبرز مظاهر التحرش، فبمجرد أن تنظر "الضحية" إلى تلك المغازلة أو "الكلام الجميل" أو الملاطفة أو التعامل الجريء أو إقدام الآخر على وضع يده على كتفها أو مسكها من يدها؛ على أنه أمر مزعج وغير مقبول، عندها ودون أي تبرير أو تأويل، يدخل السلوك تحت مسمى التحرش اللفظي أو الجسدي أو كليهما معا.

وتمثل المعايير الثقافية تحديا آخر يعزز التحرش الجندي في المؤسسات الإعلامية، بالنظر إلى وجود تصورات مجتمعية ترسخ صورة نمطية عن المرأة، والمتعلقة في سن زواج المرأة ودورها في العناية بالأولاد وأفراد العائلة.

المراة الجديدة عرقلت فعالية هذا القانون لسنوات. إذ لا تُعطى الأولوية لقضايا العنف الجنسي ولا يُعامل معها بحدية حتى عند تقديم البلاغات إلى الشرطة باعتبار قضايا السرقة والإرهاب أهم. كذلك إجراءات القبض على الجناة وملابساتها تسمح بالإفلات من العقوبة.

وأكدت دراسة أجرتها الدكتورة حنان الجندي أستاذة الإعلام بجامعة الأهرام الكندية أن المصريات العاملات في مجال الإعلام أكثر تعرضا للعنف من نظرائهن الرجال مشيرة إلى أن العاملات في مهنة الصحافة يتحملون مخاطر عدة، ولكن الصحفيات خصوصا -لكنهن نساء- يجعل من المشاق التي يواجهنها أثناء قيامهن بمهام عملهن مضاعفة. كما أكدت الشبكة العربية لدعم الإعلام أن أغلب الصحفيات المصريات تعرضن للتحرش الجسدي أو اللفظي كما تم تحديد التحرش الجنسي في أماكن العمل كواحد من أكثر الحواجز المدمرة للنجاح الوظيفي.

وفي سبتمبر الماضي أصدرت عشرات الصحفيات بيان تنديد بتجاهل مجلس نقابة الصحافيين المصريين لشكاواهن التي قدمنها في بيان سابق ومذكرة رسمية، بشأن تكرار التحرش في الوسط الصحافي.



الصحافية الشابة عموما يصعب عليها الاكتفاء بسرد قصة واحدة، أو إحصاء عدد المرات التي تعرّضت فيها لتحرش باللفظ أو الإيحاء، إذ يرافقها الشعور بالانتهاك يوميا



العامل وخلال الحوارات واللقاءات والتغطيات الصحافية التي تؤمنها، وحتى خلال الزيارات الميدانية التي تقوم بها.

وتميل عدد من المتعرضات للتحرش إلى رفض الاعتراف بالظاهرة ومحاولة تبسيطها وإدراجها في خانة المعتاد والاعتيادي، لسببين يرتبطا أولهما بالثقافة المجتمعية التي تطنن عليها العقلية الذكورية الرجالية وتنحو دائما إلى وضع المرأة في موضع الاتهام، إذ ترى في طريقة لباسها وكلامها أو مكان جلوسها أو طريقة تبرجها دافعا وراء إقدام الرجل بصفة عامة على التحرش بها. وبالتالي، وحتى ترفع المرأة الصحافية الحرج عنها وتدفع التهمة المجتمعية، تتسامح مع مختلف التجاوزات ومحاولات التحرش التي يمكن أن تتعرض لها خلال عملها، وتغض النظر عنها إلى درجة أن بعضهن يصنفن حالات وحوادث التحرش بالأمم العادي الذي يصفن ضمن مخاطر العمل الصحافي.

وتشير مسؤولية وحدة الدعم النفسي في مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون، ميرا مرقس، إلى أن دوافع الصمت في حالات التحرش الجنسي تعود إلى الشعور بالخزي والإحراج واليأس. وتقول ميرا إن "الشعور بالخزي هو رد فعل تلقائي لمن تعرضن للإيذاء الجنسي، إذ تُسبب الواقعة إحساسا بالدونية يُضاف إلى تراكمات التريبة التي تنزع ثقة النساء بأنفسهن من الأساس، وهو ما يجعل الضحية تنحو باللائمة على نفسها، وبالتالي تشعر بالخزي أكثر لتدور في حلقة مفرغة. وتصيف أن هذه المشاعر السلبية تجعل النساء يملن إلى إنكار ما حدث أو التقليل منه كالتعامل مع الإعتداء على أنه مجرد تسود، أو التحرش على أنه "معاكسة"، وذلك لرفضها رؤية نفسها ضحية أو للهرب من جلد الذات. وهذا يقود إلى الشعور باليأس وقلة الحيلة.

وتؤكد على أن المجتمع الذي يلوم الضحية ويصفق للجاني بالضرورة لن يكون منصفًا وبالتالي فالكلام لن يجدي نفعًا بل سيستنزف قوى المرأة في الدفاع عن نفسها وهي مستنزفة أصلا مما تعرضت له من إيذاء.

كما ترى حياة مرشاد، الناشطة النسوية في لبنان أن الشعور بقلّة الحيلة يعزز أيضا ثقافة التبرير الدائم للرجل، فضلا عن غياب دولة القانون إذ لا توجد قوانين تحمي النساء من العنف الجنسي في لبنان، الأمر الذي يجعل الوصم اللاحق على المتحدث عن الواقعة بلا مقابل. وبالرغم من وجود مثل هذا القانون في بلد كعصر إذ يعاقب القانون على جريمة التحرش بالسجن 6 أشهر تصل إلى عام إذا تكررت، إلا أن ثقافة الإفلات من العقوبة كما تقول مي صالح عضو مجلس أمناء مؤسسة

الصحافية التي تعمل في المجال ربما تكون متحررة ومتاحة".

وتشير عبيد إلى أن هناك صحفيات تركن العمل بسبب التحرش ذلك أنهن وجدن أنفسهن في وضعيات صعبة ومحرجة، فإن لم يستجبن للمتحرش قد يتهمهن أو يُضيق عليهن الخناق أو يُتلسن عليهن بكلمات غير لائقة في مكان العمل.

أما في تونس فلا تزال قضايا التحرش تشغل مساحة كبيرة من الاهتمام، رغم صدور قانون في العام 2017 ينص على توقيع عقوبات على التحرش بجميع صوره. وجرى تسجيل ما يقرب من 65 ألف شكوى في العام 2019، بحسب أحدث إحصاءات وزارة المرأة.

وتتعرض صحفيات تونسيات إلى التحرش الجنسي وفق ما أكدته النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين. وفي مقاربة أولى لمسألة التحرش داخل مواقع العمل، أعلنت النقابة خلال شهر نوفمبر من العام الماضي تزامنا مع الأيام الدولية المناهضة للعنف ضد المرأة، عن تعرض 80 في المئة من منخرطاتها من الصحفيات للتحرش على الأقل مرة واحدة أثناء أدائهن لمهامهن الصحافية خلال العام 2018. معتبرة أن فئسة الصحفيات اللواتي يوجدن في وضعية هشّة ويمتلن قرابة 20 في المئة من الجسم الصحافي في تونس، هن الأكثر عرضة للظاهرة.

وبينت دراسة النقابة أن التحرش لا يقتصر فقط على وسيلة إعلامية دون أخرى، بل ينتشر في كل المنصات، ففي تونس تجد الصحافية نفسها في مواجهة التحرش الجنسي اللفظي والجسدي داخل مؤسساتها الإعلامية وفي مواقع

تؤكد الإحصائيات الصادرة عن جمعيات ومنظمات حقوقية نسائية وإعلامية عربية اتساع نطاق التحرش بالنساء الصحافيات ما يجعل المؤسسات الإعلامية وأماكن المقابلات والتغطيات الصحافية بيئات غير آمنة للعمل. ويعتبر التحرش والمساومة والابتزاز والإغراء أبرز التحديات التي تواجهها الصحافيات أثناء تأدية واجبهن، لكنهن يملن في الغالب إلى رفض الاعتراف بالظاهرة ومحاولة تبسيطها وإدراجها في خانة المعتاد والاعتيادي حتى يستطعن الاستمرار في مسيرتهن.

ويصعب على الصحافية الشابة عموما الاكتفاء بسرد قصة واحدة، أو إحصاء عدد المرات التي تعرّضت فيها لتحرش باللفظ أو الإيحاء، إذ يرافقها الشعور بالانتهاك يوميا.

صمت أو انسحاب

وتشير دراسة صدرت عن الجامعة الأميركية في بيروت عام 2015 بعنوان "مواجهة التمييز والتحرش الجنسي المنقضي في الإعلام اللبناني" إلى أن التحرش يؤثر على المستقبل المهني لنحو 82 في المئة من الصحافيات في لبنان.

واستطلعت الدراسة آراء أكثر من 250 صحافية قالت 10 في المئة منهن إنهن فكرن في الاستقالة من العمل بسبب التحرش اللفظي أو الجسدي، أو يتعرضن لاعتداء جنسي. وتؤكد الدراسة أيضا أن 29 في المئة من النساء اللواتي تعرضن لاعتداء جنسي بلغن عن الحادثة.

ولا تزال موقوفات عديدة تحول دون تحقيق التنوع الجندي في العمل الصحافي، لعل أهمها المجتمع الذي يشكل ضغوطا على الصحافيين عامة والنساء خاصة، فمناطق النزاع مثلا تمثل تهديدا على حياة الصحافية، كما تعرضها إلى ضرر جسدي وعنف جنسي وأعمال انتقامية ضد أفراد عائلتها.

وتؤكد صحافية سورية رفضت الكشف عن اسمها، شاركت في ورشة حول الصحافة الاستقصائية، في ديسمبر 2015، بالعاصمة الأردنية عمان إن هناك صحافيا استغل منصبه المهني ليستدرجها إلى غرفته، ثم يحاول الاعتداء عليها جنسيا.

وفي ظروف لا تختلف كثيرا، وفي سبتمبر من العام 2018، لاحقت صحافيا عربيا مشهورا عمل مربيا ومقدم برامج في عدة قنوات، اتهامات بالتحرش، من صحافيات قد وعدهن بعقود عمل في مؤسسة دولية يعمل بها ثم حاول استغلالهن جنسيا، لتتوالى بعدها شهادات من أخريات قلن إن الصحافي سبق له أن تحرش بهن في أكثر من مؤسسة عمل بها على مدار السنوات الخمس الأخيرة.

وتقول صحافيات إنهن كما يعدن أسئلتهن ويحفظن حول أي موضوع، كذلك يحضرن أنفسهن نفسيا لسماع عبارات لا يرغبن في سماعها، أو رفض عروض اللقاءات خارج الإطار المهني.



راضية القيزاني
صحافية تونسية

لم تحد قوانين حقوق المرأة والاتفاقات وحتى المعاهدات الدولية من التحرش الجنسي الذي يتعرض له النساء في مختلف مواقعهن، حيث تشير أغلب الإحصائيات إلى اتساع نطاق التحرش بالنساء الصحافيات ما يجعل المؤسسات الإعلامية بيئات غير آمنة للعمل.

وبحسب دراسة عالمية، تتعرض 48 في المئة من الصحافيات لأحد أشكال التحرش. وبحسب الاستطلاع الذي أجري في 9 دول بأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، فإنه بين 59 و 64 في المئة من الصحافيات يتعرضن لتحرش لفظي، وبين 17 و 24 في المئة منهن يتعرضن لتحرش جسدي، وبين 3 و 10 في المئة يتعرضن لاعتداء جنسي. وتؤكد الدراسة أيضا أن 29 في المئة من النساء اللواتي تعرضن لاعتداء جنسي بلغن عن الحادثة.

ولا تزال موقوفات عديدة تحول دون تحقيق التنوع الجندي في العمل الصحافي، لعل أهمها المجتمع الذي يشكل ضغوطا على الصحافيين عامة والنساء خاصة، فمناطق النزاع مثلا تمثل تهديدا على حياة الصحافية، كما تعرضها إلى ضرر جسدي وعنف جنسي وأعمال انتقامية ضد أفراد عائلتها.

وتؤكد صحافية سورية رفضت الكشف عن اسمها، شاركت في ورشة حول الصحافة الاستقصائية، في ديسمبر 2015، بالعاصمة الأردنية عمان إن هناك صحافيا استغل منصبه المهني ليستدرجها إلى غرفته، ثم يحاول الاعتداء عليها جنسيا.



أسماء عبيد
هناك صحافيات يتركن العمل بسبب التحرش خوفا على سمتهن

وفي ظروف لا تختلف كثيرا، وفي سبتمبر من العام 2018، لاحقت صحافيا عربيا مشهورا عمل مربيا ومقدم برامج في عدة قنوات، اتهامات بالتحرش، من صحافيات قد وعدهن بعقود عمل في مؤسسة دولية يعمل بها ثم حاول استغلالهن جنسيا، لتتوالى بعدها شهادات من أخريات قلن إن الصحافي سبق له أن تحرش بهن في أكثر من مؤسسة عمل بها على مدار السنوات الخمس الأخيرة.

وتقول صحافيات إنهن كما يعدن أسئلتهن ويحفظن حول أي موضوع، كذلك يحضرن أنفسهن نفسيا لسماع عبارات لا يرغبن في سماعها، أو رفض عروض اللقاءات خارج الإطار المهني.



خروج ظاهرة التحرش من دائرة المسكوت عنه